

Distr.: General
20 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان ومكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣
٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير ٢٠١٣، نيويورك
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت
صندوق الأمم المتحدة للسكان - توصيات مجلس مراجعي الحسابات

صندوق الأمم المتحدة للسكان

متابعة تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن الفترة
٢٠١٠-٢٠١١: حالة تنفيذ التوصيات

تقرير المدير التنفيذي

موجز

عملاً بمقرر المجلس التنفيذي ٢/٩٧، يسر المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة
للسكان أن يقدم التقرير النهائي عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي
حسابات الأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١
(A/67/5/Add.7).

ويوفر جدول منفصل، يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي
للسكان (<http://www.unfpa.org/public/home/exbrd/pid/12129>)، معلومات
مستكملة عن حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات. كما تناول الصندوق المسائل المتصلة
بمراجعة الحسابات في تقريره عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة في عام ٢٠١١
(DP/FPA/2012/9) الذي قُدم في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٢.



ويسر الصندوق أن يحيط علما بالرأي غير المعدل الذي أصدره مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بشأن البيانات المالية لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقد أولى الصندوق، منذ صدور الرأي السابق المعدل بشأن مراجعة الحسابات، أولوية عليا لمعالجة شواغل مجلس مراجعي الحسابات وشواغل مراجعي الحسابات الداخليين للصندوق. ويسلم تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/67/5/Add.7) مما تقوم به إدارة الصندوق من تحسين الرقابة فيما يتعلق بتنفيذ جميع التوصيات، ولا سيما تلك المتصلة بالتنفيذ الوطني.

أولا - مقدمة

١ - عملا بقرار المجلس التنفيذي ٢/٩٧، يسر المدير التنفيذي أن يقدم تقريرا عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة (المشار إليه فيما يلي بمجلس مراجعي الحسابات) لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (A/67/5/Add.7). وفي الوثيقة A/67/381، استعرضت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية موجزا للنتائج والاستنتاجات الرئيسية لمجلس مراجعي الحسابات والتقرير المقابل للأمين العام للأمم المتحدة (A/67/173). وأكدت اللجنة الاستشارية ضرورة إنشاء آلية مخصصة للمتابعة لمعالجة الأسباب الجذرية للمشاكل التي حددها مجلس مراجعي الحسابات.

٢ - ومنذ صدور الرأي السابق المعدل بشأن مراجعة الحسابات، أعطى الصندوق أولوية عليا لمعالجة شواغل مجلس مراجعي الحسابات. وسلم مجلس مراجعي الحسابات بما قامت به إدارة الصندوق من تحسين الرقابة فيما يتعلق بتنفيذ جميع التوصيات، ولا سيما تلك المتصلة بالتنفيذ الوطني.

٣ - وقد أنشأ الصندوق آلية مخصصة لرصد تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الخارجية والداخلية. وتقوم لجنة رصد مراجعة الحسابات، التي يرأسها المدير التنفيذي، باستعراض تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات بصفة منتظمة. وقد أدت الاستعانة بشركة عالمية لمراجعة الحسابات وتقديم تقارير شهرية إلى لجنة رصد مراجعة الحسابات إلى تعزيز رصد الأنشطة المضطلع بها في إطار التنفيذ الوطني. ويتيح الصندوق تقرير الشركة العالمية لمراجعة الحسابات للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات وللجنة التنفيذية للصندوق.

٤ - والصندوق ملتزم بمعالجة المسائل التي حددها مجلس مراجعي الحسابات. فهو إما: (أ) أتم اتخاذ الإجراءات المتصلة بالتوصيات؛ أو (ب) يعتزم إتمام تنفيذ جميع التوصيات بنهاية عام ٢٠١٣ أو قبل ذلك. ويرى الصندوق أن بعض التوصيات ذات طبيعة مستمرة؛ ولذلك فإن بعض التوصيات لا يمكن تنفيذها بحد ذاتها. وقد عزز الصندوق استجابته للتوصيات من خلال اتباع نهج شامل ومنهجي يعزز الضوابط ويكفل الامتثال للتوصيات.

٥ - ويستكمل هذا التقرير الإجراءات التي اتخذها الصندوق لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، على النحو الوارد في الوثيقة A/67/5/Add.7. ويرد أيضا في تقرير الأمين العام عن توصيات مجلس مراجعي الحسابات (A/67/319/Add.1) المزيد من المعلومات المستكملة مع المواعيد المستهدفة لتنفيذ التوصيات المعلقة. وبالإضافة إلى ذلك، تناول الصندوق المسائل المرتبطة بمراجعة الحسابات في تقريره بشأن أنشطة المراجعة الداخلية

للحسابات والرقابة في عام ٢٠١١ (DP/FPA/2012/9)، وفي رد الإدارة على ذلك التقرير، الذي قدمه الصندوق إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٢. وترد معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة A/67/5/Add.7 على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي للصندوق وهو <http://www.unfpa.org/public/home/exbrd/pid/12129>.

٦ - ويتضمن هذا التقرير الفروع التالية:

(أولاً) مقدمة

(ثانياً) حالة تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات

(ثالثاً) الخلاصة

(رابعاً) التوصية

ثانياً - حالة تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات

٧ - خلال فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أصدر مجلس مراجعي الحسابات ٣٤ توصية. وحتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢: (أ) نفذ الصندوق بالفعل سبع توصيات منها (٢١ في المائة)، ولكن مجلس مراجعي الحسابات لم يتحقق بعد من تنفيذها؛ (ب) يعكف الصندوق على تنفيذ التوصيات الـ ٢٣ المتبقية (٦٨ في المائة)؛ (ج) لم تقبل إدارة الصندوق ثلاث توصيات (٩ في المائة). وهناك توصية واحدة لم تعد ذات أهمية.

٨ - وفي تقرير مراجعة الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (A/65/5/Add.7)، أصدر مجلس مراجعي الحسابات ٩٣ توصية. وقام الصندوق بتنفيذ ٦٤ توصية (٦٩ في المائة)، تحقق منها مجلس مراجعي الحسابات. كما نفذ الصندوق ١١ توصية (١٢ في المائة) من بين الـ ٢٩ توصية التي لم تنفذ بعد من الفترات السابقة، ولكن مجلس مراجعي الحسابات لم يتحقق بعد من تنفيذها. وقد كُرت التوصيات الـ ١٧ المتبقية (١٨ في المائة) في أحدث تقرير لمجلس مراجعي الحسابات (A/67/5/Add.7). ولم تقبل إدارة الصندوق توصية واحدة (واحد في المائة). والصندوق على ثقة من أن تنفيذ التوصيات الحالية سيؤدي إلى التنفيذ الكامل لجل التوصيات السابقة التي لم يتم تنفيذها.

٩ - ويقدم هذا التقرير وصفاً لحالة وخطط تنفيذ التوصيات التي أصدرها مجلس مراجعي الحسابات بشأن القضايا التالية: (أ) المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ (ب) النهج المنسق

للتحويلات النقدية؛ (ج) الصناديق الاستثمارية؛ (د) التنفيذ الوطني؛ (هـ) إعادة التنظيم؛ (و) المشتريات؛ (ز) إدارة الأصول؛ (ح) إدارة الموارد البشرية؛ (ط) سلف الأموال التشغيلية؛ (ي) الغش.

ألف - المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

١٠ - في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، بدأ الصندوق في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وكما أشير إليه في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/67/5/Add.7) وتقريره السابقين (A/65/6/Add.7 و A/67/168)، فإن الصندوق ماض حسب الجدول الزمني المقرر فيما يتعلق بتنفيذ تلك المعايير، وانتهى من تنفيذ المراحل الرئيسية للمشروع، بما في ذلك: (أ) وضع السياسات المحاسبية؛ (ب) تنقيح النظام المالي والقواعد المالية؛ (ج) تكييف نظام أطلس (نظام تخطيط الموارد في المؤسسة).

باء - النهج المنسق للتحويلات النقدية

١١ - حدد الاستعراض الذي أجراه مجلس مراجعي الحسابات بشأن تنفيذ النهج المنسق للتحويلات النقدية في المنظمات من قبيل الصندوق عددا من القضايا الشاملة، بما في ذلك: (أ) عدم إحراز تقدم في منظومة الأمم المتحدة بشأن تنفيذ الإطار المتعلق بالنهج المنسق للتحويلات النقدية؛ (ب) عدم وضوح من هو صاحب العمل فيما يتعلق برصد تنفيذ النهج المنسق للتحويلات النقدية؛ (ج) عدم انتظام تنفيذ الإطار في الميدان. كما أظهر استعراض قامت به مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وجود أوجه قصور في الإطار. وتبين أوجه القصور هذه أن الإطار القائم حاليا لا يعمل على النحو المقصود منه ويلزم مواصلة تنقيحه.

١٢ - وأقر مجلس مراجعي الحسابات بأن تنفيذ النهج المنسق للتحويلات النقدية يعد مسألة تشمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها يقوم فيها الصندوق بدور محدود. ولاحظ مجلس مراجعي الحسابات كذلك أن تنفيذ النهج المنسق للتحويلات النقدية لم يتم بصورة متسقة في المكاتب القطرية التابعة للصندوق. ولاحظت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية كذلك، في استعراضها لتقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/67/381)، أن هذه المبادرة تقتقر إلى قيادة واضحة بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

جيم - الصناديق الاستثمارية

١٣ - كرر مجلس مراجعي الحسابات الإعراب عن قلقه من: (أ) أن الأموال المقدمة من الجهات المانحة يجب استخدامها بكفاءة أو إعادتها دون إبطاء لدى انقضاء صلاحية اتفاقات

الجهات المانحة؛ (ب) أنه يلزم تقديم التقارير المرحلية وفقاً لاتفاقيات الجهات المانحة؛ (ج) أنه ينبغي رصد تقديم التقارير المرحلية. ولدى الصندوق نظام للمتابعة مع الجهات المانحة في حالة عدم قيامها بإرسال استجاباتها إلى الصندوق. ويتواصل الصندوق مع الجهات المانحة فيما يتعلق بالأرصدة غير المنفقة للصناديق الاستثمارية من خلال تقديم بيانات مالية سنوية للجهات المانحة. وتحدد اتفاقيات أحدث عهداً كيفية استخدام الصندوق للأرصدة غير المنفقة.

١٤ - وما يرح الصندوق يتراسل كثيراً مع الجهات المانحة التي لديها أرصدة غير منفقة. وسيقوم الآن بتضمين تلك المراسلات إطاراً زمنياً للاستجابة، سيقوم الصندوق بعده بتحويل الأرصدة غير المنفقة إلى الصندوق العام. كما أنشأ الصندوق نظاماً عالمياً للرصد لتتبع تقديم التقارير المرحلية. ويقوم الصندوق بتحويل المعلومات المستكملة بشأن معدلات التنفيذ إلى جميع المكاتب القطرية والإقليمية ووحدات المقر، مشفوعة بطلب اتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب.

دال - التنفيذ الوطني

١٥ - خلال فترة السنتين السابقة (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، أصدر مجلس مراجعي الحسابات رأياً معدلاً بشأن البيانات المالية للصندوق يعكس مواطن الضعف في عملية مراجعة الحسابات ونتائج مراجعة الحسابات المتعلقة بطريقة التنفيذ الوطني. وبعد تحسين الإشراف الإداري، يشعر مجلس مراجعي الحسابات بالارتياح إزاء التحسينات التي أدخلت على إدارة التنفيذ الوطني ورصده من المقر. وشملت هذه التحسينات إصدار تعليمات أكثر تفصيلاً لموظفي المكاتب القطرية، وزيادة تدريب موظفي المكاتب القطرية، وتحسين قاعدة البيانات المستخدمة في إعداد تقارير مراجعة الحسابات، وتنقيح اختصاصات مراجعة الحسابات، والاستعانة بشركة عالمية لمراجعة الحسابات لأكثر من ٩٠ في المائة من نفقات التنفيذ الوطني. إلا أن مجلس مراجعي الحسابات أوضح أن بيئة الرقابة في الميدان ما زالت لا تعمل بفعالية. كما أن الضوابط الداخلية وممارسات إدارة المخاطر بالمكاتب القطرية لا تقوم بوظيفتها كما ينبغي ويلزم تحسينها.

هاء - إعادة التنظيم

١٦ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يقوم الصندوق بما يلي: (أ) توضيح مدى الإشراف الذي ينبغي أن توفره المكاتب الإقليمية للمكاتب القطرية؛ (ب) تمكين المكاتب الإقليمية من الاضطلاع بوظائف الإشراف؛ (ج) تصميم وتنفيذ نظام أداء قادر على قياس فعالية المكاتب الإقليمية وأدائها. وأوصى مجلس مراجعي الحسابات كذلك بأن يعالج

الصندوق مواطن الضعف في هيكل مكاتبه القطرية، على نحو ما ذكر في تقرير مراجعي الحسابات المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ والصادر عن شعبة خدمات الرقابة بشأن ترتيبات الحوكمة المتعلقة بتنفيذ برامج المكاتب القطرية. ويلزم أن يعالج الصندوق المسائل من قبيل ما إذا كان ينبغي للمكاتب الإقليمية أن تطور خبراتها الإقليمية الذاتية أو أن تعمل كمراكز لتبادل المعلومات. وأثارت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الوثيقة A/67/381 أسئلة بشأن "استمرار عدم الوضوح فيما يتعلق بمدى ما يتعين أن تمارسه المكاتب الإقليمية [لصندوق] من رقابة على المكاتب القطرية".

١٧ - كما لاحظ تقرير مراجعة الحسابات الذي وضعته شعبة خدمات الرقابة أن إحدى نتائج عملية إعادة التنظيم كانت انخفاض القدرة الاستشارية التقنية في المكاتب الإقليمية. وأثار ذلك تساؤلات بشأن دور المكاتب الإقليمية في تقديم الدعم التقني للمكاتب القطرية للصندوق.

١٨ - والصندوق ملتزم بمعالجة هذه الشواغل عن طريق قيامه بتقييم عملية إعادة التنظيم، مع التركيز بصفة خاصة على هيكل المكاتب الإقليمية والقدرات التقنية للمكاتب الإقليمية. وسيسعى الصندوق إلى تنفيذ توصيات التقييم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، مع بدء تنفيذ الخطة الاستراتيجية المقبلة. ومن المخطط إجراء التقييم في عام ٢٠١٣، عندما تكون المكاتب القطرية قد باشرت أعمالها لمدة سنتين على الأقل.

واو - المشتريات

١٩ - لاحظ مجلس مراجعي الحسابات وجود عدد من أوجه القصور في أنشطة الشراء، شملت: (أ) عددا من الاستثناءات من عملية تقديم العطاءات التنافسية دون وجود مبرر كاف؛ (ب) عددا من مواطن الضعف في عمليات طلبات العروض؛ (ج) عدم وجود تقييمات للبائعين.

٢٠ - وفي سياسة المشتريات السابقة للصندوق، لم يكن هناك اشتراط لتقييم البائعين. ومع ذلك، بدأ فرع خدمات المشتريات في عام ٢٠٠٩ في إجراء تقييمات للبائعين المتقدمين بعطاءات للاتفاقات الطويلة الأجل. وبدأ الصندوق في آذار/مارس ٢٠١١ في استخدام أداة أولية لتقييم البائعين تقوم على الإنترنت؛ إلا أن النظام كان بحاجة إلى تحسينات. وسيبدأ النظام المنقح لتقييم أداء البائعين عمله في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وسيكون ذلك إيذانا بامتثال الصندوق تماما للسياسات والإجراءات المنقحة المتعلقة بالمشتريات فيما يتصل بتقييم أداء البائعين.

٢١ - كما استحدث الصندوق شرطا إجرائيا يقضي بنشر جميع العطاءات على الموقع الشبكي لسوق الأمم المتحدة العالمية www.ungm.org. كما وضعت إجراءات للمشتريات الطارئة. وبدأ العمل بإجراءات الشراء المنقحة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ويحدد دليل لجميع ممارسي عمليات الشراء في الأمم المتحدة الخطوات المتبعة في دورة الشراء.

٢٢ - وقد عزز الصندوق عملية الرصد التي يقوم بها لطلبات الاستثناء من شرط العطاءات التنافسية. وهذه الإجراءات توفر تعليمات واشتراطات واضحة بشأن المبررات التي يجب أن تصاحب هذه الاستثناءات. وستستخدم لجنة استعراض العقود أداة على شبكة الإنترنت لكفالة أن تقدم الجهات الطالبة للاستثناءات وثائق إضافية توفر مبررات وافية للاستثناءات.

زاي - إدارة الأصول

٢٣ - أشار مجلس مراجعي الحسابات إلى أن الصندوق ينبغي أن يتحقق على نحو كامل من سجلات الأصول الموجودة في الميدان. كما أعربت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن قلقها (A/67/381) إزاء "استمرار القيام بالحاسبة المتعلقة بالملكات غير المستهلكة على نحو غير صحيح، وهو ما يشكل خطرا على السمعة، ولا سيما سمعة الصناديق والبرامج". وأوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن ينفذ الصندوق مبادرات تركز على: (أ) إجراءات التحقق من الأصول والتصديق عليها؛ (ب) تحديد الأصول؛ (ج) توشي الدقة في مسك السجلات عند الاقتناء. وسيقوم الصندوق بتنفيذ هذه المبادرات بإجراء استعراض للمبادئ التوجيهية المتعلقة بإدارة الأصول، وبإجراء تدريب على إدارة الأصول لتحسين القدرة في الميدان. وسيكون تعهد سجل دقيق وكامل للأصول على نطاق الهيئة أمرا حاسم الأهمية لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٢٤ - وفي عام ٢٠١١، استعان الصندوق بخدمات شركة محاسبة مهنية لأداء مهمة التحقق المادي من الأصول في ١٦ مكتبا قطريا حُددت بوصفها تكتنفها 'مخاطر عالية' فيما يتعلق بعدم صحة السجلات. وأدت النتائج إلى إجراء تعديلات في السجلات المحاسبية في عدد من هذه المكاتب. وبغية كفالة دقة الكشف عن الأصول، سيضطلع الصندوق بعملية مستقلة ثانية للتحقق من الأصول في مكاتب قطرية مختارة في نهاية عام ٢٠١٢.

٢٥ - وبالإضافة إلى ذلك، سيشرع الصندوق في تنفيذ سياسة منقحة بشأن الأصول في أواخر عام ٢٠١٢ تعكس التغييرات المتصلة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسيتم في أواخر عام ٢٠١٢ تنظيم دورة تدريبية بشأن كيفية تسجيل الأصول على النحو الصحيح في وحدة إدارة الأصول. ومن المقرر أن تجرى عملية التصديق على الأصول في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

حاء - إدارة الموارد البشرية

٢٦ - ككرر مجلس مراجعي الحسابات توصيته بأن يقوم الصندوق بما يلي: (أ) معالجة مسألة الوظائف الشاغرة؛ (ب) تقصير الفترة الزمنية التي يستغرقها ملء الوظائف الشاغرة؛ (ج) كفاءة أن تتوفر لديه الموارد الكافية لتحقيق أهدافه البرنامجية.

٢٧ - وقد اتخذ الصندوق خطوات لخفض الفترة الزمنية التي يستغرقها ملء الشواغر. وتشمل هذه الخطوات: (أ) توسيع نطاق بعثات الاتصال لاستقدام الموظفين؛ (ب) إنشاء قوائم للمتقدمين؛ (ج) إنشاء موقع شبكي جديد لإدارة الحياة الوظيفية؛ (د) استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. كما استعان الصندوق بخدمات شركة للتوظيف الخارجي للمساعدة في تحديد مرشحين مناسبين لشغل المناصب العليا. وفي عام ٢٠١١، كان متوسط الفترة الزمنية اللازمة لاستقدام الموظفين ٣,٤ أشهر. وهذا الإطار الزمني يقع في نطاق الفترة الزمنية المستهدفة للتعين وهي أربعة أشهر.

٢٨ - وما زال مجلس مراجعي الحسابات يلاحظ أوجه قصور في إدارة أرصدة الإجازات، حيث لم تتطابق أرصدة الإجازات المسجلة يدويا مع أرصدة الإجازات المسجلة في نظام أطلس. ويساور مجلس مراجعي الحسابات القلق من أن هذه التباينات قد تؤدي إلى زيادة احتمال وقوع أخطاء في الالتزامات المتعلقة بالإجازات في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٢٩ - وقد اتخذ الصندوق تدابير لمعالجة إدارة أرصدة الإجازات، بما في ذلك: (أ) بدء العمل بنموذج أطلس لإدارة حالات الغياب بالنسبة لجميع الموظفين؛ (ب) إصدار أدلة للتعلم الذاتي خطوة خطوة بشأن كيفية إدارة حالات الغياب في نظام أطلس؛ (ج) إصدار سياسة لإدارة حالات الغياب؛ (د) تعميم التدريب على استخدام نظام أطلس لإدارة حالات الغياب على جميع مديري العمليات؛ (هـ) بدء العمل بنموذج للخدمة الذاتية للموظفين باستخدام نظام أطلس، يسمى الخدمات الإلكترونية، لتسجيل مختلف المزايا والاستحقاقات، بما في ذلك العمل بنموذج لتقديم طلبات الإجازات/الموافقة عليها عن طريق الإنترنت؛ (و) تنظيم حلقات دراسية شبكية بشأن استخدام نماذج الخدمات الإلكترونية؛ (ز) تدريب من يتولون تجهيز حالات الغياب وإدارتها.

طاء - سلف الأموال التشغيلية

٣٠ - يكرر مجلس مراجعي الحسابات تأكيد توصيته السابقة بأن يقوم الصندوق بما يلي: (أ) متابعة السلف المقدمة من الأموال التشغيلية التي لم تسو منذ فترة طويلة في الوقت

المطلوب؛ (ب) كفاءة استخدام الأموال التشغيلية المقدمة كسلف في الأغراض المقصودة منها؛ (ج) إعادة إدراج الأرصدة الدائنة من أموال التشغيل المقدمة كسلف في الحسابات المستحقة الدفع.

٣١ - وقد قام الصندوق بتعبئة موارد إضافية لتحليل جميع الأرصدة القديمة لسلف الأموال التشغيلية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. واستناداً إلى نتائج التحليل، سيصدر الصندوق قرارات بالشطب إذا رُئي أن الأموال لم يعد من الممكن استردادها. وخلال النصف الثاني من عام ٢٠١٢، أجرى الصندوق عملية جديدة لمطابقة سلف الأموال التشغيلية في جميع المكاتب القطرية. ووفر فرع الشؤون المالية توجيهات إضافية بشأن كيفية التعامل مع سلف الأموال التشغيلية. وستطالب وحدات العمل التابعة للصندوق والتي توجد بها أكبر ١٠ أرصدة من سلف الأموال التشغيلية التي يزيد عمرها عن سنة واحدة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بالانتهاء من عملية مطابقة البيانات. وستقوم شعبة الخدمات الإدارية بالإشراف على تسوية أية تباينات.

ياء - الغش

٣٢ - شهد الصندوق تسع حالات غش في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، بعد أن كان العدد ٢٠ حالة في فترة السنتين ٢٠٠٩-٢٠١٠. ومن هذه الحالات التسع: (أ) قدم موظفان استقالتهما؛ (ب) فصل الصندوق موظفاً واحداً؛ (ج) وجه الصندوق اللوم إلى موظفين؛ (د) أنهى الصندوق عقد موظف واحد؛ (هـ) أخضع موظفان لإجراءات تأديبية؛ (و) سويت حالة واحدة بسبب مخالفات شابت عملية التحقيق.

حالة تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/67/5/Add.7)، حسب وحدة المسؤولية، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

الأولوية	عدد التوصيات					الشعبة/المكتب القطري
	عالية	متوسطة	لم تنفذ	نُفذت*	قيد التنفيذ	
٤	١١	١٢	٣	٣	١٥	شعبة الخدمات الإدارية
٢	٢	٣	١	١	٤	شعبة الموارد البشرية
٢	صفر	صفر	٢	٢	٢	شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية
٢	٥	٥	٢	٢	٧	فرع خدمات المشتريات
صفر	٣	٣	صفر	صفر	٣	مكتب المدير التنفيذي
٣	صفر	صفر	٣	٣	٣	المكاتب القطرية
١٣	٢١	٢٣	١١	١١	٣٤	المجموع

* تشمل التوصيات التي لم تقبلها الإدارة و/أو تجاوزتها الأحداث.

حالة تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات
(A/67/5/Add.7، بما في ذلك المرفق الأول)، حسب المجال المواضيعي والاشارة إلى
الفقرات، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

التوصيات من فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (المرفق الأول، A/67/5/Add.7)				التوصيات من فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (A/67/5/Add.7)				
المجموع الفرعي*	تُفذت	قيد التنفيذ		المجموع الفرعي*	تُفذت	قيد التنفيذ		
		الأولوية (متوسطة)	الأولوية (عالية)			الأولوية (متوسطة)	الأولوية (عالية)	
٣	-	٣١٣، ٣٠٩	-	٥	١٣٣، ١٢٠	-	٣٠، ٢٥	المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
صفر	-	٣١٤	-	٣	-	٦٥	٦٦، ٦٤	النهج المنسق للتحويلات النقدية
١	[٦٨]	-	-	٣	[٣٩]، [٤٢]	-	-	الصناديق الاستثمارية
صفر	-	-	-	٣	-	-	٨٤، ٨٣	إعادة التنظيم
٤	-	-	٣٣٢، ٣٤٦	٧	١٠٦، ١٠٣	٩٥	٩٢، ٩١	المشتريات
٦	٦٥، ٥٨	٢١٥	٣٧٩، ٣٧٠	٣	[٦٩]، [١٠٨]	-	-	المكاتب القطرية
	٩٠، ١١٤				١١٠			
٧	٢٥١	-	٢٦٢، ٢٥٦	٢	-	-	١١٦، ١١٥	إدارة الأصول
			٢٧٣، ٢٦٧					
			٢٩١، ٢٨١					
٤	٢٩٦، ٣٠٠	٥٠، ٤٩	-	٤	١٢٤	١٤٤، ٣٣	١٢٦	إدارة الموارد البشرية
١	-	٥٣	-	١	-	-	١٢٩	المرتبات
٢	١٩٧، ١٩٨	-	-	٣	-	٧٥	٧٦، ٧٤	سلف الأموال التشغيلية
١	٩٠	-	-	-	-	-	-	مجالات أخرى
٢٩	**١٢	٧	١٠	٣٤	**١١	٥	١٨	المجموع

* الأرقام تبين العدد الكلي من التوصيات لكل مجال مواضيعي.

** لم يتحقق بعد مجلس مراجعي الحسابات من التنفيذ حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

أرقام الفقرات الواردة بين قوسين معقوفين لم تقبلها الإدارة أو تجاوزتها الأحداث.

ثالثا - الخلاصة

٣٣ - يسر الصندوق أن يحيط علما برأي مراجعي الحسابات غير المعدل الوارد في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (A/67/5/Add.7). ويقوم الصندوق بمتابعة تنفيذ التوصيات الجديدة الواردة فيه. وكما أشار مجلس مراجعي الحسابات، فإن التحدي الذي يواجهه الصندوق يتمثل في مواصلة ما يبذله من جهود منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ لتنفيذ جميع توصيات مراجعي الحسابات. وسيواصل الصندوق القيام بما يلي: (أ) تعزيز الرقابة على مكاتبه القطرية؛ (ب) معالجة مسألة معدل الشواغر؛ (ج) كفالة تحسين قدرة هيكله الإقليمي على دعم المكاتب القطرية. وبغية تحقيق هذه الأهداف، قام الصندوق، خلال السنتين الماضيتين، باتخاذ عدد من السياسات والإجراءات والأدوات الجديدة والمنقحة.

٣٤ - ويحيط الصندوق علما بالشواغل التي أثارها مجلس مراجعي الحسابات بشأن التوصيات التي لم تنفذ من فترة السنتين السابقة، وهي: (أ) إدارة الأصول؛ (ب) إدارة الإجازات؛ (ج) المشتريات. وهناك مثالان على العمل الذي يضطلع به الصندوق لمعالجة هذه الشواغل، هما: (أ) مطابقة سجلات الإجازات المسجلة يدويا بسجلات نظام أطلس؛ (ب) إجراء تقييمات مستقلة لكفالة دقة سجلات الأصول واكتمالها. وقد أشار مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى أن هذه المسائل موجودة على نطاق المنظومة بأسرها وسيتم حلها لدى تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تنفيذًا كاملاً. وأكد مجلس مراجعي الحسابات أن الصندوق يمضي وفق الجدول الزمني المقرر في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ولا حظ ما يبذله الصندوق من جهود في مجال التدريب على هذه المعايير المحاسبية.

٣٥ - والتوصيات الـ ١٧ المتبقية (١٨ في المائة) من الفترة السابقة ترد مكررة في أحدث تقرير لمراجعة الحسابات (A/67/5/Add.7). وبتنفيذ التوصيات الحالية، سيكون الصندوق بالتالي قد أكمل تنفيذ جميع التوصيات السابقة.

رابعا - التوصية

٣٦ - قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يحيط علما بهذا التقرير (DP/FPA/2013/1) المتعلق بالإجراءات التي اتخذها الصندوق والإجراءات الأخرى التي يعتزم اتخاذها تنفيذًا للتوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.